

واخبرنا عنهم انهم كانوا يفتنون ولا قرأ لهم في العربية
فضلا عما سواها من اصول الفقه ولقد رأيت خطي
قضاة الانجكية والجماعة بتونس من قال ما فحنت
كتابا في العربية على حد وثقله والقبض في اواريل
هذا القرن بجاية ورايت بعض هؤلاء يعرفون التفسير
واخبرت ان بعضهم كان منعه قاض وقتهم فلما
مات اقروه وافق ابن عبد السلام بوجوب منعهم تلك
له مشاركة في علم العربية من اقر التفسير كما كان
في حضرته من يفرجه بل ولاه محل قرأه وهو ممن
لم يعرف في العربية كتابا والله اعلم بحال ذلك كله
وفي المقدمات ينبغي المتأخر ان يكون عالما
بمالاتهم من العربية واختلاف معاني عبارات
لاختلاف المعاني باختلاف عبارات في الوعاوي والقرآن
والشهادات وقال القرافي ما حاصله ان حفظ
روايات المذهب وعدم مطلقها ومقدورها عامها
وخاصها ان يفتي بحفظها منها وما ليس بحفظها
له منها لا يجوز له تخريجها على ما هو محفوظ له منها
الا ان حصل علم اصول الفقه وكتاب القياس وحكامه
وترجيحاته وشروطه وموافقه والاخر عليه التخرج
قال ولت من الناس يقدرون على التخرج دون
هذه الشرايط بل صار يفتي من لم يحيط بالتقييد

ولا التخصيصات

ولا التخصيصات من نقول امامه وذلك فسق
ولعب وشيخ التخرج على قول امامه ان يكون القول
المخرج عليه ليس مخالفا للاجماع ولا النص والقياس
جلي لان القياس عليه حينئذ مقصود وقول امامه
ذلك غير مقصود لانه باحتها باخطا فيه فلا ياشتر
وتخصيص حفظ القواعد الشرعية انما هو بالمبالغة
في تحصيل مسائل الفقه باصولها واصول الفقه لا يفيد
ذلك ولذا الفت هذا الكتاب المسمى بالقواعد
اه من الفرق الثامن والسبعين قال القرافي
بعد نقله ما ذكر قلتم والظاهر ان قول القرافي
وعلم مطلقها ومقدورها وخصصها واعمها يعني علم
علم ظنه ان هذه الرواية مطلقة وهذه مقيدة وما
القطوع بان هذه ليست مقيدة مثلا فيعيد ويلغي
الآن في ذلك وجود المسئلة في التخصيص او ابن عبد السلام
قال في اخر خطبة البيان والتحصيل ان يرد
ما نصته اذ جمع الطالب المقدمات الوصفية الكتاب
يعني البيان والتحصيل حصل عن معرفة ما ليس هو له
من اصول الديانات واصول الفقه وعرف العلم من
طريقه واخذة من بابيه وسبله ولحكم الفرع
والاصل واستغنى بمعرفة ذلك كله عن الشيوخ
في المسئلة وحصل درجته من يجب تقليده في